واشنطون ريبورت: حان الوقت لإنهاء المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ومصر

نشر مركز واشنطون ريبورت أون ميدل إيست مقالًا للكاتب والتر هيكسون يدعو فيه واشنطون لإنهاء المساعدات العسكرية لكل من مصر وإسرائيل.

يشير الكاتب في مستهل مقاله إلى عبثية المساعدات العسكرية لإسرائيل، وهي دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها تسعة ملايين نسمة، وهي بالفعل القوة العسكرية في الشرق الأوسط، وتتلقى 3.8 مليار دولار من المساعدات العسكرية كل عام من الولايات المتحدة، وتلقت في المجمل أكثر من أي دولة أخرى في العالم – أكثر من 150 مليار دولار، منذ تأسيسها في عام 1948. وباعتبارها المرتبة 26 من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، قبل المملكة المتحدة ونيوزيلندا وفرنسا واليابان، فإن إسرائيل أكثر من قادرة على شراء أسلحتها الخاصة. وتفرض الولايات المتحدة شروطًا على الدول الأخرى التي تتلقى أسلحة، لكن إسرائيل تحصل على شيك على بياض ويمكنها استخدام أموال الضرائب الأمريكية على صناعة الأسلحة المحلية الخاصة بها.

ثم ينتقل الكاتب إلى مصر، والتي يقول إنها الدولة التي تحتل المرتبة الثانية في المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية – مصر، لافتًا إلى أن مشاكل مصر داخلية في المقام الأول هذه الأيام، فلماذا تحتاج إلى سخاء أمريكي، يصل إلى حوالي 1.3 مليار دولار سنويًا لمواصلة بناء جيشها؟ والجواب هو أنها لا تحتاج تلك المساعدات المعسكرية.

كان الهدف الأصلي للمساعدات العسكرية الأمريكية السنوية الضخمة هو ضمان التزام مصر بالسلام الذي وقعته مع إسرائيل في أعقاب اتفاقيات كامب

ديفيد لعام 1978. واليوم، لا تشكل مصر أي تهديد لإسرائيل، بل إنها تعزز الحصار اللاإنساني المفروض على غزة بينما تتدخل بصورة دورية لرعاية وقف إطلاق النار بعد أن تُطلق إسرائيل العنان لقوتها العسكرية المعززة من الولايات المتحدة على القطاع الأعزل.

ادعاءات مشكوك فيها

ويلفت الكاتب أن واشنطون تدعي أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لمصر تخدم «المصلحة الوطنية». ومع ذلك، فإن المصطلح والادعاء مشكوك فيهما، إذ لا يوجد غموض أو نقاش حول من تخدم مصالحه بلا منازع المساعدة العسكرية: ستكون هذه هي صناعة تصنيع الأسلحة الأمريكية — «المجمع الصناعي العسكري» الموقر.

وكما تشير خدمة أبحاث الكونغرس، «تمول جميع المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر شراء أنظمة وخدمات الأسلحة من مقاولي الدفاع الأمريكيين». وبالتالي فإن المساعدة العسكرية الأمريكية تشكل حجر الأساس لسياسة رفاهية الشركات الضخمة التي تنظم فيها حكومة الولايات المتحدة جني الأرباح (إن لم يكن التخصيص) من جانب صناعات تصنيع الأسلحة الخاصة.

وأضاف الكاتب أن المساعدات العسكرية الأمريكية مكنت مصر من شراء أنظمة دفاعية أمريكية رئيسة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة أف 16 ودبابة القتال أم 1 أبرامز وكلاهما وفر أرباحًا مضمونة برعاية الدولة لشركة جنرال ديناميك وطائرة هليكوبتر هجومية من طراز أيه أتش 64 أباتشي، والتي فعلت الشيء نفسه لشركة بوينج. وهذه أنظمة أسلحة لا تزال تبحث عن مهمة، ولا تفعل شيئًا لمعالجة المشاكل الاقتصادية الحادة في مصر، والتي تشمل انتشار الفقر والتضخم والمديونية للدائنين الأجانب.

السجل المروع لحقوق الإنسان

وأضاف الكاتب أن واشنطون تقدم بعض المساعدة الاقتصادية وبذلت جهودًا دورية وفاترة لربط المساعدات العسكرية بالتزام مصري بتعزيز الديمقراطية أو كبح سجل الديكتاتورية الفظيع والمتفاقم في مجال حقوق الإنسان. وفي عهد الرئيس العسكري عبد الفتاح السيسي، هناك القليل من حرية التعبير ولكن هناك الكثير من الاعتقالات التعسفية والسجناء السياسيين والتعذيب والاختفاء القسري والإعدام والتمييز الديني والجنساني — السلسلة المعتادة من الانتهاكات التي نادرًا ما أعاقت التمويل الأمريكي للأنظمة السيئة السمعة باسم مصلحة الأمن القومي.

وأكد الكاتب أن مصر، بطبيعة الحال، دولة مهمة. مع أكثر من 104 مليون شخص، فهي أكبر دولة ناطقة بالعربية وقائدة للعالم العربي منذ فترة طويلة. القاهرة عاصمة تاريخية وجذابة. وتسيطر مصر على قناة السويس، التي تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، ولطالما كانت شريانًا مهمًا للتجارة، بما في ذلك عبور النفط.

تتلقى الولايات المتحدة القليل من الولاء من السيسي وجنرالاته مقابل المساعدة العسكرية. للنظام علاقات وثيقة بما في ذلك شراء الأسلحة ومشاريع التنمية مع روسيا. وحتى أنها اشترت في الماضي أسلحة من كوريا الشمالية. ويحارب السيسي التمرد في شبه جزيرة سيناء، شرق قناة السويس، على الأرجح بأسلحة أمريكية. وكلفت حرب مصر ضد الإرهاب ما لا يقل عن 33 مليون دولار شهريًا منذ انتفاضة 2011 التي أنهت حكم الرئيس حسني مبارك الذي دام 29 عامًا. باختصار، ليس من الواضح أن «المصلحة الوطنية» و «الأمن القومي» للولايات المتحدة يتعززان حقًا من خلال مبيعات الأسلحة للنظام المستبد في القاهرة.

أوجه التشابه مع إيران

ونوَّه الكاتب إلى أن الرئيس الأسبق باراك أوباما، وبعد بعض التردد الأولي، دعمت الولايات المتحدة نظام السيسي منذ أن أطاحت بالحكومة المصرية الشرعية المنتخبة في انقلاب عام 2013. ويتراكم الغضب تحت السطح في مصر ولا شك أنه مصدر تجنيد للإسلاميين المتطرفين.

في عام 1953، ساعدت واشنطون في إثارة انقلاب غير ديمقراطي في إيران واستمرت في تسليح ودعم نظام قمعي لمدة 26 عامًا، وهو ما تمخض عن الإطاحة بالشاه، وأسلمة الجمهورية، والعداء المستمر مع الولايات المتحدة منذ ذلك الحين.

وتساءل الكاتب: هل سيؤدي دعم الولايات المتحدة للنظام المصري القمعي إلى رد فعل عنيف مماثل؟ إذا كان الأمر كذلك، فمن الواضح أن واشنطون ساعتها لن تكون قد خدمت «المصلحة الوطنية».